

المدعي العام الإسرائيلي يضيق الخناق على نتنياهو

نتنياهو بالاستقالة، لكنه سيصبح في هذه الحالة أول رئيس حكومة في تاريخ الدولة العبرية يواجه دعوى من هذا النوع.

ويتمتع نتنياهو بالحصانة كونه نائبا في الكنيست. غير أنه سيضطر إلى الاستقالة إذا أُدين واستند كل وسائل الطعن في نهاية المطاف، وهو أمر يمكن أن يستغرق سنوات.

ويراهن نتنياهو على الاستمرار في السلطة، للإبقاء على الحصانة وهذا ما يجعله متمسكا بزمامة اللكود، وأعلن الثلاثاء أنه من سيفوز في الانتخابات في حال جرت، وهذا متوقع بدرجة كبيرة ما لم تحصل مفاجأة.

وقال رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني أفيغور ليرمان الذي رفض منح نتنياهو طوق نجاة بمشاركته في تشكيل حكومة يمينية، إن "معجزة فقط ستمنع عقد جولة انتخابات إسرائيلية ثالثة".

وشهد ليرمان (وزير الدفاع السابق) لإذاعة الجيش الإسرائيلي، الخميس "تشكيل الحكومة لم يعد ممكنا، وقد حان الوقت للانتخابات".

ويشهد الوضع السياسي في إسرائيل جمودا منذ أواخر 2018 بعدما جرت انتخابات لمرتين لم تكن نتائجها حاسمة.

علاق الصناعة الألمانية تيسنكروب بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي ملياري دولار. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت في نوفمبر 2018 عن وجود أدلة كافية لتوجيه الاتهامات لعدد من المشتبه بهم بمن فيهم ديفيد شمرون محامي نتنياهو وقريبه. وقالت الشرطة حينها إن نتنياهو غير متهم في هذا الملف.

وأصبح نتنياهو (70 عاما) عقب توجيحه لائحة الاتهام بحقه، أول رئيس للحكومة في تاريخ إسرائيل يتهم بالفساد خلال فترة حكمه، وهي الأطول لرئيس وزراء إسرائيلي.



أفيغور ليرمان
معجزة فقط ستمنع
عقد جولة انتخابات
إسرائيلية ثالثة

وأعلن نتنياهو أنه باق في منصبه، معتبرا أن الاتهامات الموجهة إليه "ملفقة" وذات "خلفية سياسية"، واصفا ما حدث بأنه "انقلاب".
ويتولى نتنياهو رئاسة الوزراء منذ 2009، ويحتمل أن تنتهي هذه الملفات بحياته السياسية. ولا يلزم القانون

تل أبيب - أعلن المدعي العام الإسرائيلي الخميس عزمه توجيه اتهام لمحمي رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بغسيل الأموال في صفقة شراء غواصات من شركة تيسنكروب الألمانية، ليضيق بذلك الخناق على نتنياهو الذي يواجه بدوره اتهامات في ثلاث قضايا فساد، تهدد فعليا مستقبله السياسي.

وأشارت وزارة العدل الإسرائيلية في بيان إلى عزمها توجيه تهم بالفساد في هذه القضية إلى اثنين آخرين، أحدهما رجل أعمال كان ممثلا للشركة الألمانية في إسرائيل، والثاني هو أحد المسؤولين السابقين في سلاح البحرية الإسرائيلية.

وكان المدعي العام أفيحاي ماندلبليت قد وجه الشهر الماضي لنتنياهو لائحة اتهام تتضمن جرائم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في ثلاث قضايا. وأعلنت وزارة العدل الإسرائيلية عزمها إدانة عدة أشخاص بينهم محامي نتنياهو ديفيد شمرون ورجل الأعمال مايكل جانور والمسؤول البارز السابق في سلاح البحرية إليعازر ماروم في القضية المعروفة بالملف 3000. وحققت الشرطة الإسرائيلية في شبها تهم فساد حول بيع ألمانيا لإسرائيل غواصات عسكرية وقوارب صممها

حماسة السودانيين لعودة العلاقات مع واشنطن تنغصها اللائحة السوداء

التردد يفهم على تعاطي إدارة ترامب مع الخرطوم



لقاءات ليست على قدر التطلعات

هجوم استهدف المدبرة الأميركية "كول" في عام 2000، تتهمة واشنطن النظام السوداني بتدبيره.

ووفق بيان للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، تحدثت النواب عن ضرورة "الشفافية المالية في القطاع الأمني وعن فلول للنظام السابق يمكن أن يدعموا الإرهاب الدولي". وتطرق حمدوك لهذا الأمر في بيان مكتبه أكد فيه تصميم الحكومة الانتقالية الجديدة على "مكافحة الإرهاب"، مشددا على ضرورة إعداد برنامج إقليمي ودولي لهذه الغاية من شأنه إرساء الاستقرار في المنطقة.

وتصاعدت التوترات كذلك بين البلدين بسبب حملة الأرض المحروقة التي نفذها البشير في إقليم دارفور، والتي وصفها الولايات المتحدة بأنها إبادة جماعية، ودعت إلى محاكمة البشير.

والشهر الماضي زار حمدوك دارفور حيث التقى المئات من ضحايا النزاع وأكد لهم أنه يعمل على تحقيق مطالبهم بالسلام الدائم. وبدأت الحكومة الانتقالية محادثات سلام مع المتمردين الذين قاتلوا قوات البشير في دارفور وكذلك النيل الأزرق وجنوب كردفان.

وتسعى الحكومة السودانية جاهدة للاستجابة للمطالب الدولية وخاصة الأميركية، بيد أنها لا تزال في بداياتها، ومن الواضح أن واشنطن تريد أيضا الترتيب إلى حين تحقيق خطوات عملية، كحسم ملف السلام.

ووصف أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، خطوة استعادة السفراء بـ "العادية"، وشدد على أنها تأخرت منذ الإطاحة بنظام البشير، غير أنه اعتبر الخطوة "تصرفا ذكيا" من الولايات المتحدة تجاه حمدوك، للتقليل من حدة الغضب في الشارع والذي كان ينتظر رفع اسم السودان من لائحة الإرهاب خلال الزيارة الحالية.

وأوضح لـ "العرب" أن الموقف الأمريكي الحالي خيب الآمال والتوقعات المعقودة على الزيارة، تحديدا وأن رفع اسم السودان يظل على أبعاد اقتصادية في ظل أوضاع معيشية صعبة أفرزت بعض المظاهرات في مناطق سودانية متفرقة، ما يجعل استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن مقدمة لفشل الحكومة في أداء مهمتها كاملة، والتي تقوم بالأساس على معالجة الأزمات الاقتصادية.

وأشار إلى أن ميزانية الدولة السودانية للعام 2020 جرى تأجيلها انتظارا لنتائج زيارة حمدوك الحالية، وعدم حدوث تقدم حقيقي سيؤدي لمزيد من المشكلات خلال الفترة المقبلة، وأن اللقاءات المقبلة مع قيادات البنك الدولي وصندوق النقد قاصرة فقط على إحاطتهم علما ببطبيعة الأوضاع على أرض الواقع والصعوبات التي تواجه الحكومة الانتقالية.

ولفت إلى أن عدم لقاء حمدوك بالرئيس ترامب أو وزير الخارجية هو رسالة ضمنية بأن الإدارة الحالية ما زالت غير مطمئنة تماما لمسار الفترة الانتقالية، وربما لديها مخاوف حيال هيمنة الشق العسكري في السلطة على الشق المدني، وتتحقق من صعود أطراف محسوبة على النظام السابق.

عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والسودان بعد قطعية قاربت الـ 23 سنة، تعد إنجازا يحسب لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك، بيد أن مسار استعادة الثقة بين الطرفين لا يزال طويلا وهذا ما يفسر تريت واشنطن في شطب الخرطوم من اللائحة السوداء.

الخرطوم - تباينت وجهات النظر السودانية حول أهمية الخطوة الأميركية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم ما لم تكن مترافقة مع قرار لشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، المدرج فيها منذ العام 1993.

ويعني استمرار وجود السودان على اللائحة السوداء عدم قدرته على الحصول على قروض من مؤسسات مالية دولية، فضلا عن استمرار عزوف المستثمرين الأجانب في الوقت الذي تجد فيه السلطة الانتقالية نفسها في أمس الحاجة لتلك على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، دون وصفات علاجية بحوزتها.

ووصف المجلس السيادي بالسودان الخميس إجراءات تبادل السفراء بين واشنطن والخرطوم بعد انقطاع دام 23 عاما، بـ "الخطوة الإيجابية". وقال المتحدث باسم المجلس محمد الفكي سليمان إنها خطوة "في الاتجاه الصحيح، لتطبيع العلاقات بين البلدين، ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب".

وأعلنت الولايات المتحدة الأربعاء أنها ستعين سفيرا في السودان، وذلك خلال زيارة تنتهي الجمعة لرئيس الوزراء السوداني الإصلاحى المعتدل عبدالله حمدوك إلى واشنطن.

وأشارت الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذها حمدوك لتغيير سياسات وممارسات النظام السابق "الذي أدى ارتباطه بإسلاميين متطرفين وحملات قمع مدوية إلى عزل السودان غربيا.

وصرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة ستعين سفيرا في الخرطوم بعد موافقة الكونغرس، مشيرا إلى أن السودان سيستعيد تمثيله الكامل في واشنطن.

وكتب بومبيو على تويتر "هذه خطوة تاريخية لتقوية العلاقات بين البلدين". وأشار في بيان له بالحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون وبإطلاقها "إصلاحات واسعة".

وأعرب رئيس مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم للانتقال السلمي للسلطة، عضو تحالف الحرية والتغيير، منتصر الطيب، عن أمه في أن يكون قرار تبادل السفراء مقدمة لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مستديرا بالقول "إن الأمر بحاجة إلى خطوات إجرائية طويلة في البيت الأبيض والكونغرس والاستخبارات الأميركية".

وأضاف الأكاديمي الذي تواجد في فترة سابقة بالولايات المتحدة، في تصريحات لـ "العرب"، أن العديد من الخبراء والسياسيين استبقوا زيارة حمدوك وأرسلوا برقيات عدة إلى إدارة الرئيس دونالد ترامب لطمأنتها بأن الأمور تسير نحو تمكين المدنيين من السلطة، وأن المرحلة الانتقالية بمقابلة المر نحو تأسيس دولة ديمقراطية حديثة، والتأكيد على أن الشعب السوداني قدم

وفي محادثات عقدت في الكونغرس، تعهد نواب أميركيون بدعم الحكومة السودانية الجديدة، لكنهم شددوا على ضرورة التوصل إلى تسوية مع عائلات ضحايا الاعتداءين وعائلات ضحايا

المقاتلون السوريون الموالون لتركيا «وحوش آدمية» تنهب وتقتل على الهوية

لأننا أرسلنا أشخاصا ليأتكوا من محتويات المحل والمستودعات وقالوا لنا إنها قارعة".

ويضيف "المدينة لم تعد آمنة ولا ن فكر بالعودة سوى بضمانات دولية لتتناك أننا سنكون بخير".

واتهمت منظمة العفو الدولية الفصائل الموالية لأقرة بارتكاب "جرائم حرب" وتنفيذ عمليات قتل بإجراءات موجزة. كما قالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير في 27 نوفمبر إن تلك الفصائل "نفذت إعدامات خارج القانون بحق المدنيين"، كما "منعت عودة العائلات الكردية النازحة جراء العمليات العسكرية التركية، ونهبت ممتلكاتها واستولت عليها أو احتلتها بصورة غير قانونية".

المقاتلون الموالون لأقرة ارتكبوا أعمال نهب وسرقة ونفذوا إعدامات في رأس العين على غرار ما حصل في عفرين العام 2018

واعتبرت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، أنه طالما تسيطر تركيا على هذه المناطق، عليها تحل مسؤولية التحقيق في هذه الانتهاكات ووقفها، مشيرة إلى أن "الجماعات التي تستخدمها لإدارة المنطقة تمين على أسس عرقية".

ونفى ما يسمى "الجيش الوطني السوري"، الذي يتنحى فيه فصائل موالية لأقرة، ارتكاب انتهاكات معتبرا أن التقارير الدولية تتضمن "مغالطات عملية ومنهجية" و"أحكاما وتعميمات منافية للواقع"، داعيا المنظمات الحقوقية إلى سحبه.

ليرد المخرج الكردي تيمور عفندي (42 عاما) بالقول ببساطة إن "الاحتلال بكل أشكاله هو أكبر انتهاك". وقيل أشهر على بدء الهجوم التركي، عاد عفندي ليستقر في مدينته رأس العين بعدما كان لجأ إلى تركيا، لكنه وجد نفسه مضطرا إلى مغادرتها مرة أخرى، وبت نازحا في مدينة القامشلي. ويتم اليوم مقاتلين موالين لأقرة بحرق منزله. ويأخذ عفندي، الأب لطفلين، نفسا عميقا من سيجارته، قبل أن يتحدث "أحرقوا منزلنا بكل محتوياته، كان هناك أكثر من 500 كتاب". ويضيف "هذه الكتب كانت عبارة عن هويتنا الفكرية والقومية كتركيا".

ورغم حجم الخسارة والدمار واستمرار التهديد لم يفقد عفندي الأمل، ويقول "حين خرجنا لم نغلق أبوابنا لأننا ن فكر بالعودة".

لابني.. هم أتوا ليقتلوا الأكراد... بات أطفال ابني أيتاما".

وتخرج شيدو إلى بهو المنزل المطل على الشارع، لتضع الملابس على حبل الغسيل ولسان حالها يردد "ماذا يريدون منا؟ إنهم وحوش كاذبون.. لا يعرفون سوى القتل والنهب".

وتبرر تركيا الهدف من عملياتها العسكرية بإبعاد المقاتلين الأكراد، الذين تصنفهم "إرهابيين" عن حدودها، وإنشاء "منطقة آمنة" تعيد إليها قسما من ثلاثة ملايين لاجئ سوري لديها. إلا أن الأكراد يتهمونها بمحاولة لإحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة، خاصة وأن الذين تسعى لتوطينهم هم من العرب السنة المناصرين لأقرة.

وأفادت وسائل إعلام تركية الشهر الماضي أن نحو 70 سوريا، بينهم نساء وأطفال، عبروا من تركيا إلى رأس العين. وبحسب الأمم المتحدة، فإن نحو مئة ألف شخص من أصل أكثر من مئتي ألف نازح جراء الهجوم التركي بدأوا بالعودة إلى المنطقة. إلا أن المرصد السوري لحقوق الإنسان يوضح أن غالبية العائدين هم من العرب وليسوا أكرادا.

وفي منزل لجأ إليه في مدينة القامشلي، يقلل النازح وأحد التجار الأكراد المعروفين من رأس العين مصطفى الزعيم (44 عاما) من احتمالات عودته إلى مدينته. وكان الزعيم يمتلك متجرا كبيرا للمواد الغذائية ومحلات عدة في سوق المدينة، عدا عن المنازل، لكنها كلها باتت من الماضي.

ويقول "سرقوها كلها ونهبوها"، مضيفا "لم يبق منها شيء والآن يقيمون في منزلي ومنازل إخواني"، ووفق روايته تواصل معه أشخاص عبر الهاتف بعدما حصلوا على رقمه المكتوب على لافتة ملحه، حيث "طلبوا 15 ألف دولار ليحافظوا على أملاكهم يكذبون



قصموا ظمرا